

Distr.: General  
20 June 2019  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٩

٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ - ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ١٢ (د) من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى:  
البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي

## تقرير الفريق الاستشاري المخصص لهايتي\*

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩/٢٠١٨ الذي طلب فيه إلى الفريق الاستشاري المخصص لهايتي أن يقدم تقريراً عن أعماله، مشفوعاً بتوصيات، حسب الاقتضاء، إلى المجلس لينظر فيه في دورته لعام ٢٠١٩. ويتضمن التقرير النتائج الرئيسية التي توصل إليها الفريق الاستشاري المخصص لهايتي على إثر زيارته إلى واشنطن العاصمة في نيسان/أبريل وهايتي في أيار/مايو ٢٠١٩ اللتين أجرى خلالهما الأعضاء مناقشات مع رئيس البلد ومسؤولي السلطة التشريعية، وكذلك مع ممثلين عن المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني.

ويسلم الفريق بأن الحالة في هايتي تتسم بأزمة متعددة الأبعاد. ولا يزال البلد يعاني من ضغط اقتصادي واجتماعي كبير مقترن باحتياجات إنسانية مستمرة، يشكل السبب الأساسي في انعدام الاستقرار السياسي والوضع الأمني المتدهور. كما أن الحالة السياسية الهشة تعوق قدرة الحكومة على تلبية الاحتياجات الأساسية لشعبها وتعرض للخطر جهود تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

ويحث الفريق الحكومة والمعارضة وكافة الشرائح المجتمعية على الانخراط في حوار وطني بناء وجامع من أجل إيجاد حل للمأزق السياسي ولتشكيل رؤية مشتركة بشأن التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلد. ويحث الفريق أيضاً المجتمع الدولي على أن يواصل بشكل جماعي تعاونه مع هايتي من أجل كفاءة انتقال ناجح من وجود الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى تشكيل أكثر توجهها نحو التنمية، الأمر الذي شأنه أن يحقق الأمن والاستقرار والتنمية بشكل مستدام لشعب هايتي.

\* تأخر تقديم هذا التقرير نظراً لأن بعثة الفريق الاستشاري المخصص لهايتي أوفدت من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٩.



## أولا - مقدمة

## ألف - ولاية الفريق الاستشاري المخصص لهايتي وتكونيه

١ - هذا التقرير هو التقرير الخامس عشر الذي يقدمه الفريق الاستشاري المخصص لهايتي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ استئناف أعمال الفريق في عام ٢٠٠٤. ويضم الفريق، الذي ترأسه كندا، الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة لكل من الأرجنتين، وإسبانيا، وأوروغواي، والبرازيل، وبليز، وبنن، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، وجزر البهاما، والسلفادور، وشيلي، وفرنسا، وكندا، وكولومبيا، والمكسيك، وهايتي، والولايات المتحدة الأمريكية.

٢ - وفي القرار ١٩/٢٠١٨، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يمدد ولاية الفريق حتى اختتام أعمال دورة عام ٢٠١٩، بغرض متابعة الاستراتيجية الإنمائية الطويلة الأجل لهايتي الرامية إلى تعزيز الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي والتعمير والاستقرار، عن كذب وإسداء المشورة بشأنها، مع إيلاء انتباه خاص لضرورة كفالة اتساق واستدامة الدعم الدولي للبلد. وطلب المجلس أن يقدم الفريق تقريرا عن أنشطته لينظر فيه خلال دورته لعام ٢٠١٩.

٣ - ويتضمن هذا التقرير النتائج الرئيسية التي توصل إليها الفريق بعد الزيارتين اللتين قام بهما إلى واشنطن العاصمة وهايتي في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٩، على التوالي، بالإضافة إلى الاجتماعات التي عقدها مع مختلف أصحاب المصلحة في نيويورك طوال عام ٢٠١٩.

## باء - موجز للأنشطة التي اضطلع بها الفريق

٤ - في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٩، عقد الفريق اجتماعاً عن طريق التداول بالفيديو مع نائب الممثلة الخاصة للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في هايتي لمناقشة الوضع المتطور في البلد في أعقاب سلسلة من الاحتجاجات لسكان هايتي على تدهور الظروف الاجتماعية الاقتصادية وإعلان رئيس البلاد جوفينيل موييز حالة طوارئ اقتصادية في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٩.

٥ - وفي ١٣ آذار/مارس ٢٠١٩، شارك الفريق في إحاطة نُظمت للدول الأعضاء بشأن الوضع الإنساني في هايتي قدمها كل من نائب الممثلة الخاصة للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في هايتي والأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ والوزير المستشار من البعثة الدائمة لهايتي لدى الأمم المتحدة ويلي لويس.

٦ - وأجرى الفريق زيارة إلى واشنطن العاصمة في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩، حيث اجتمع أعضاؤه بممثلي صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومؤسسة الحوار بين البلدان الأمريكية، ومنظمة الدول الأمريكية.

٧ - وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٩، زار الفريق هايتي حيث اجتمع برئيس البلد ورئيس مجلس الشيوخ، ورئيس مجلس النواب، ورئيس اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وقادة اللجنة المعنية بالمنتدى الوطني القطاعي للأمم الهايتية، بالإضافة إلى ممثلي القطاع الخاص ومنظمات حقوق الإنسان والأمم المتحدة. وأجرى الفريق أيضا زيارة ميدانية إلى وانامينت في شمال شرقي هايتي على الحدود

مع الجمهورية الدومينيكية، حيث زار مركز استقبال ومركزاً لشرطة الحدود وبرنامجاً للمطاعم المدرسية ينفذه برنامج الأغذية العالمي، والمدينة الصناعية لشركة التنمية الصناعية.

٨ - وفي أعقاب الزيارة التي قام بها الفريق إلى البلد، قدم رئيس الفريق ر مارك - أندريه بلانشارد إحاطتين في نيويورك في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩ و ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩ إلى مجلس الأمن ومكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على التوالي، عرض فيهما النتائج الرئيسية لبعثة الفريق إلى هايتي. وفي ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩، قدم الفريق إحاطة غير رسمية لجميع أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي واجتمع كذلك مع الأمين العام.

٩ - ويعرب الفريق عن تقديره لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، ونائب الممثلة الخاصة للأمين العام/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، والأعضاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (البعثة)، للدعم الذي قدموه في تنظيم زيارة الفريق والأفكار المتعمقة التي قدموها.

## ثانياً - السياق الراهن لهايتي

### ألف - الحالة السياسية والأمنية

١٠ - اتسمت الحالة السياسية في هايتي بالتقلب بشكل خاص منذ التقرير الأخير الذي قدمه الفريق إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2018/75). فقد نُظمت احتجاجات واسعة النطاق في النصف الثاني من عام ٢٠١٨ وفي الفترة من ٧ إلى ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٩، بسبب الارتفاع الكبير في أسعار الوقود بعد إلغاء الحكومة للدعم وتدهور الظروف الاجتماعية الاقتصادية. وزاد من المظالم التي عبر عنها السكان سوء الاستخدام المزعوم من جانب المسؤولين الحكوميين للأموال المقدمة من جمهورية فنزويلا البوليفارية في إطار برنامج تحالف منطقة البحر الكاريبي في مجال النفط لتمويل القروض. وخرج الناس إلى الشارع للمطالبة بمزيد من المساءلة للحكومة وبظروف معيشية أفضل. وأصبحت المظاهرات التي كانت سلمية في البداية، وبخاصة تلك التي نُظمت في شباط/فبراير ٢٠١٩، تتسم بالعنف في بعض المناسبات مع قيام المتظاهرين بتخريب الممتلكات العامة والخاصة وإقامة الحواجز على الطرق واستخدام الأسلحة النارية وشل الأنشطة الاقتصادية في العديد من المدن في مختلف أنحاء البلد. وأدت الاضطرابات إلى إغلاق المؤسسات التجارية، مما أثر سلباً على الأنشطة المدرة لدخل للسكان، وبخاصة النساء اللائي لم يستطعن العمل في الأسواق بسبب انعدام الأمن، وحد من قدرة الناس على الحصول على الخدمات والسلع الأساسية، بما في ذلك الوقود والكهرباء والغاز المنزلي والمياه والطعام. وواجهت العديد من المستشفيات نقصاً في المياه والكهرباء والأدوية واللوازم الأساسية، في حين تعيّن تعليق أنشطة المنظمات الإنمائية والإنسانية بسبب انعدام الأمن.

١١ - وفي محاولة لاستعادة الهدوء والتخفيف من حدة التوترات، حاول الرئيس موييز، في عدة مناسبات، تشجيع الحوار الوطني لمعالجة الصعوبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها البلد. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، عيّن لجنة توجيهية تضم ٢٣ شخصاً لقيادة الحوار الوطني تحت عنوان "الأحوال العامة لقطاعات الأمة" بهدف صياغة ميثاق لتحقيق الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، طلب من رئيس الوزراء جان - هنري سيان قيادة الحوار

الوطني. بيد أن هذه الجهود لم تحظ بالدعم من أحزاب المعارضة. وفي الآونة الأخيرة، في شباط/فبراير ٢٠١٩، أنشأت لجنة لتيسير الحوار الوطني من المتوقع أن تقدم تقريراً إلى الرئيس في غضون ٩٠ يوماً يتضمن توصيات بشأن كيفية تهيئة الظروف المؤاتية لبدء حوار بين الهايتيين. ومع ذلك، هناك شعور على نطاق واسع بأن حتى هذه المحاولة الأخيرة قد لا تؤدي ثمارها المرجوة، مما سيزيد من حالة عامة ومتزايدة أصلاً من فقدان الثقة في المؤسسات الوطنية، ويفاقم التوترات فيما بين عامة السكان. كما أن أوجه الإبطاء في تشكيل حكومة جديدة، في أعقاب اقتراح حجب الثقة عن السيد سيان من قبل برلمانيي مجلس النواب في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٩، زاد من التوترات السياسية المتنامية ومن تدهور الحالة الأمنية. وإلى غاية حزيران/يونيه ٢٠١٩، لم يكن البرلمان قد صدّق بعد على تشكيل حكومة جديدة.

١٢ - وأكد العديد من المحاورين على الحاجة إلى تنقيح عاجل للدستور وإلى حوار وطني جامع وبنّاء فيما بين جميع أصحاب المصلحة - بدعم من الأمم المتحدة - من أجل إيجاد حل للمأزق السياسي وتشكيل رؤية مشتركة للبلد. وستشمل هذه الرؤية العديد من القضايا التي أبرزها الفريق الاستشاري في تقارير سابقة، مثل اعتماد الإصلاحات الاقتصادية الضرورية، وتدابير الحماية الاجتماعية، وتحسين سيادة القانون، ومكافحة الفساد، وتعزيز الحوكمة، وتعزيز المؤسسات الوطنية. وأكد العديد من المحاورين أيضاً أن تشكيل حكومة جديدة دون تأخير من شأنه أن يؤدي دوراً أساسياً في إحراز تقدم بسبب الترابط بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي. ولوحظ، على سبيل المثال، أن الحالة السياسية السائدة تحول دون التعجيل باعتماد ميزانية البلد للسنة المالية الحالية، مما يعرض للخطر المساعدات المالية المحتملة من المانحين الخارجيين، بما في ذلك التسهيلات الائتمانية الممددة لثلاث سنوات بقيمة ٢٢٩ مليون دولار من صندوق النقد الدولي المهدف منها دعم التدابير الرامية إلى تخفيف حدة الفقر وتشجيع الحوكمة الرشيدة وزيادة النمو وتثبيت الحالة الاقتصادية للبلد.

١٣ - ويلاحظ الفريق بقلق أن المرأة الهايتية لا تزال ممثلة تمثيلاً ناقصاً للغاية في الحياة السياسية للبلد. فعلى سبيل المثال، في الجمعية الوطنية، لا تشكل النساء سوى ١ من كل ٣٠ عضواً في مجلس الشيوخ و ٣ من كل ١١٩ عضواً في مجلس النواب. وشدد عدد من المحاورين على أهمية زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وصنع القرار من أجل تعزيز شرعية العمليات السياسية يجعلها أكثر ديمقراطية واستجابة لشواغل ومطالب جميع شرائح المجتمع الهايتي.

## باء - الحالة الاقتصادية

١٤ - لا تزال هايتي تواجه صعوبات اقتصادية جديدة. فهي واحد من أفقر البلدان في العالم النامي، حيث يبلغ نصيب الفرد فيها من الدخل القومي الإجمالي ١ ٨٠٠ دولار وتحتل المرتبة ١٦٨ من ١٨٩ بلداً في مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١٧. وهناك أكثر من ٦ ملايين شخص، أي ٦٠ في المائة من سكان البلد، يعيشون تحت خط الفقر البالغ ٢,٤١ دولار في اليوم، في حين يعيش أكثر من ٢,٥ مليون شخص - معظمهم في المناطق الريفية - تحت خط الفقر المدقع البالغ ١,٢٣ دولار في اليوم. وهايتي هي أيضاً من أكثر البلدان تفاوتاً في العالم من حيث توزيع الدخل استناداً إلى تقديرات مؤشر جيني من البنك الدولي (٦٠,٦). ويبلغ متوسط العمر المتوقع حوالي ٦٤ عاماً (٦١ عاماً للذكور و ٦٥ عاماً للإناث)، وهو أدنى معدل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (حيث يبلغ متوسط العمر المتوقع ٧٥ عاماً).

١٥ - وما زال انخفاض قيمة العملة الوطنية (الغورد) يولد معدل تضخم مرتفعاً (حوالي ١٥ في المائة في نيسان/أبريل ٢٠١٩، وما زال مستمراً في الارتفاع) - مدفوعاً بشكل رئيسي بارتفاع أسعار الأغذية المنتجة محلياً، مما يزيد من مفاقمة أوضاع أفقر الشرائح السكانية. ولم يسجل الناتج المحلي الإجمالي سوى نمو متواضع خلال السنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨ بما يقدر بنحو ١,٥ في المائة، ومن المتوقع أن يتراجع النمو إلى ٠,٤ في المائة في عام ٢٠١٩. وفي الوقت نفسه، اتسع العجز المالي من ١,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧ إلى ٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٨، ويعزى ذلك أساساً إلى الخسائر المسجلة في قطاع الطاقة (بزيادة بنسبة ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) وإلى تراجع في الإيرادات المالية (انخفاض بنسبة ٠,٥ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي).

١٦ - وشدد محاورون مختلفون على أهمية اعتماد تدابير عاجلة لزيادة الإيرادات الضريبية وتحسين الكفاءة في الإنفاق العام. ومن الضروري بذل مزيد من الجهود لتوسيع قاعدة دافعي الضرائب بشكل كبير بالنظر إلى أن العديد من كبار ومتوسطي دافعي الضرائب قد لا يكونون مسجلين في الوقت الراهن لدفع الضرائب. وأبلغ الفريق بأنه يمكن تعبئة نسبة إضافية تبلغ ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إذا تم توسيع قاعدة دافعي الضرائب. وأبلغ الفريق أيضاً أن هاتي قد تخسر ما يعادل ٠,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المحصلة من الضرائب على أرقام الأعمال بسبب الإعفاءات والتغرات في التسجيل. وقد تكون هاتي معرضة أيضاً لأن تخسر أكثر من ٦٣٠ مليون دولار سنوياً من الرسوم الجمركية، ويعزى ذلك إلى التجارة عبر الحدود غير الخاضعة للرقابة بجزء كبير منها. ومن شأن تخفيض الخسائر التجارية لبعض الشركات المملوكة وطنياً أن يؤدي إلى تعبئة أموال إضافية؛ فعلى سبيل المثال، أبلغ الفريق أن مجرد الحد من الخسائر التجارية للمرفق العام شركة كهربي هاتي من ٤٠ إلى ١٠ في المائة يمكن أن يؤدي إلى زيادة بنسبة ١,٢ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي. ويقر الفريق بأنه ينبغي استكمال تنفيذ التدابير المالية - التي من شأنها أن تعيد تركيز الاستثمارات العامة لفائدة الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية من خلال إلغاء الدعم، بسياسات اجتماعية لصالح الفقراء.

١٧ - وأكد العديد من المحاورين أيضاً أنه من أجل تعزيز إنتاجية البلد ونموه الاقتصادي، لا بد من تحسين البنية التحتية للطرق والموانئ والطاقة في البلد. وينبغي مواكبة ذلك بالإجراء باعتماد قوانين ولوائح وتنفيذها بشكل فعال من أجل تحسين مناخ الأعمال، بما في ذلك من خلال تيسير الحصول على القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جداً، واتباع سياسة قوية لمكافحة الفساد، وزيادة الكفاءة في تحصيل الضرائب، وتحسين الإدارة العامة، وترشيد الإنفاق الحالي. وأشار أيضاً إلى أنه يلزم بذل مزيد من الجهود للاستفادة من ١,٣ مليون من الهايتيين المقيمين في الخارج. فالتحويلات العائلية من المغتربين الهايتيين تشكل أصلاً اقتصادياً كبيراً بالنسبة للبلد، إذ ارتفعت من ٨١٠ ملايين دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٢,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٧، مما يمثل ٢٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد وأكثر من ٢٥ في المائة من ميزانية الدولة. لذلك، ينبغي استكشاف طريقة أفضل لتوجيه هذه الموارد في فرص الاستثمار المنتج.

١٨ - ويرحب الفريق بالجهود التي تبذلها حكومة هاتي لدعم تنمية البلد على النحو المتوخى في مبادئها الرائدة "قافلة التغيير"، التي أطلقتها في أيار/مايو ٢٠١٧، وفي تنفيذ أولوياتها الإنمائية الوطنية السبع، وهي: إصلاح الدولة والحفاظ على الاستقرار السياسي؛ وتحويل هاتي إلى وجهة للاستثمارات؛ وزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين البيئة؛ وبناء البنية التحتية للطاقة والطرق والموانئ؛ وتعزيز البنية التحتية

للمياه والصرف الصحي؛ وتحسين البنية التحتية للتعليم ونوعية التعليم؛ وتعزيز الاستقرار من خلال المشاريع الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، يرحب الفريق بالمشاورات الموسعة التي نظمتها وزارة التخطيط، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، لوضع الصيغة النهائية لخريطة الطريق الوطنية للأهداف، ويشدد على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لدمج خطة عام ٢٠٣٠ في الخطط الإنمائية الوطنية للبلد، ويشجع المجتمع الدولي على الاضطلاع بدورٍ داعمٍ رئيسي في هذه الجهود.

## جيم - المؤشرات الاجتماعية

١٩ - لا يزال البلد يتسم بارتفاع معدلات البطالة (١٤ في المائة)، وبخاصة بين الشباب (٣٦ في المائة)، وبعدم المساواة في الدخل، ونقص في المياه النظيفة والصرف الصحي (تبلغ نسبة السكان الذين لا يحصلون على المياه النظيفة والصرف الصحي الملائم ٤٢ و ٧٢ في المائة، على التوالي)، وبضعف الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويؤكد الفريق على أن الأشخاص المهتمين اجتماعياً واقتصادياً يواجهون خطراً كبيراً يتمثل في دفعهم إلى الوراء أكثر في ظل وجود فرص كبيرة لتراجع مستويات رفاههم بطرق يكون معها التعافي صعباً، إن لم يكن مستحيلًا.

٢٠ - ويشعر الفريق بالقلق إزاء المؤشرات الصحية في البلاد. فلا يزال أكثر من ٤٠ في المائة من السكان يفتقرون إلى الخدمات الصحية والتغذوية الأساسية، لا سيما في المناطق الريفية حيث يفتقر ٦٠ في المائة من السكان إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية، في حين لا تزال معدلات الوفيات النفاسية ووفيات المواليد والرضع والأطفال هي الأعلى في نصف الكرة الغربي؛ فعلى سبيل المثال، يبلغ معدل الوفيات النفاسية ٣٥٩ حالة لكل ١٠٠٠ مولود حي، ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة ٦٧ حالة لكل ١٠٠٠ مولود حي. ويفتقر حوالي ٤٧ في المائة من الأطفال إلى التحصين ضد الحصبة و ٢١ في المائة ضد الدفتيريا والكزاز والسعال الديكي. ويعاني حوالي ٢٢ في المائة من الأطفال من التقرم، مما قد يكون له آثار طويلة الأجل على النمو المعرفي، والتحصيل الدراسي، والإنتاجية الاقتصادية في مرحلة البلوغ. وتخصص الحكومة ٦,٩ في المائة فقط من ناتجها المحلي الإجمالي للقطاع الصحي، مما يجعل من الصعب بوجه خاص على الهايتيين التمتع برعاية صحية ذات نوعية جيدة، وذلك إلى جانب ضعف القدرات المؤسسية ونقص الكوادر الطبية المؤهلة.

٢١ - ولا يزال قطاع التعليم غير فعال. فعلى الرغم من التقدم المحرز في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية على مر السنين (يبلغ المعدل حالياً ٧٥ في المائة)، فإن سكان هايتي البالغة أعمارهم ٢٥ عاماً أو أكثر لديهم في المتوسط ما يقل عن ٥ سنوات من التعليم، وأكثر من ٦٠ في المائة من السكان أميون (٦٤ في المائة من الذكور و ٥٧ في المائة من الإناث). إن ارتفاع مستوى الفقر والرسوم المدرسية المرتفعة نسبياً - ٨٥ في المائة من المدارس الابتدائية مملوكة من القطاع الخاص - تجعل مسألة الحصول على التعليم تمثل تحدياً كبيراً نظراً لأن العديد من الأسر لا تستطيع تحمل متوسط تكلفة التعليم البالغة ٨٠ دولاراً لكل طفل/سنة. كما يتسم قطاع التعليم بنقص المعلمين المؤهلين لأن أكثر من ٨٠ في المائة من المعلمين الهايتيين غير مدربين أو مؤهلين للتدريس. وفي السنوات الأخيرة، حاولت الحكومة تحسين التعليم وتحسين إدارته وجودته. ومع ذلك، فإن تنفيذ هذه التدابير، بما في ذلك توفير التمويل الكافي - لا يزال بطيئاً للغاية. وهناك حاجة

إلى مزيد من الدعم لتحسين قطاع التعليم بهدف تزويد الهايتيين بفرصة لاكتساب المعارف والمهارات الأساسية اللازمة للنجاح في سوق العمل.

٢٢ - ويسلط الفريق الضوء على قوة التعليم من أجل إحداث تغيير على نطاق واسع وباعتباره محفزاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في البلد. وهذا أمر مهم بشكل خاص لبلد مثل هايتي تبلغ فيه نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عامًا ما يصل إلى ٣٤ في المائة. ومن شأن توفير تعليم جيد للشباب - إلى جانب توفير الفرص الاقتصادية - أن يقطع شوطاً طويلاً في التصدي لبعض الأسباب الجذرية لجرائم العنف بين الشباب، بما في ذلك عنف العصابات، الذي ينتشر بشكل كبير في البلاد. وفي الوقت نفسه، أُعرب عن القلق لأن الغالبية العظمى من الشباب المتعلمين يشعرون بالإحباط بسبب أزمة المؤسسات العميقة في مجالات الحوكمة وسيادة القانون، وهم يرغبون في مغادرة البلد أو يغادرونه بالفعل. ومن اللافت للنظر أن ٨٥ في المائة في المتوسط من خريجي الجامعات يغادرون هايتي للبحث عن فرص أفضل في الخارج.

## دال - الاحتياجات الإنسانية

٢٣ - لا تزال الحالة الإنسانية حرجة في هايتي. فهناك حوالي ٢,٦ مليون شخص - أي ما يقرب من ربع سكان هايتي - يحتاجون إلى مساعدة إنسانية حالياً. وقد تأثر الضعف المزمن لسكان هايتي بعدة عوامل، بما في ذلك الصعوبات الاقتصادية والتوترات الاجتماعية والسياسية والصدمات المتتالية التي يواجهها البلد، كالكوارث الطبيعية وحركات السكان والأوبئة، إلى جانب محدودية قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية التي تشتد الحاجة إليها إلى السكان. وكل هذه العوامل تحول دون إحراز تقدم في الحد من الاحتياجات الإنسانية والتحول نحو التنمية.

٢٤ - وسمع الفريق مراراً شواغل بأن الناس في البلد جائعون. وقد زاد عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بنسبة الضعفين من ١,٣ مليون شخص في عام ٢٠١٨ إلى ٢,٦ مليون شخص هذا العام، وفقاً للتحليل الذي أجراه التصنيف المتكامل للمراحل الأمن الغذائي في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛ ويشمل ذلك حوالي ٥٧٠ ٠٠٠ شخص يعيشون حالات طوارئ (المرحلة ٤ من التصنيف). ومن المتوقع أن يزداد الأمن الغذائي تدهوراً بعد شهر حزيران/يونيه بسبب ظاهرة إلنيو التي تزيد من حدة آثار الجفاف، وبسبب الوضع الاقتصادي الصعب الذي يتسم بانخفاض القوة الشرائية للناس بسبب زيادة الأسعار وانخفاض قيمة العملة وارتفاع التضخم. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، ارتفع سعر سلة الأغذية (٦ منتجات أساسية) بنسبة ١١ في المائة بالمقارنة على أساس شهري و ٢٦ في المائة بالمقارنة على أساس سنوي. ونظراً لارتفاع مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي، يصيب سوء التغذية الحاد نحو ٣٩ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة ممن يعيشون في المناطق المتضررة من الجفاف الذي أصابها في عام ٢٠١٨، وهم يحتاجون إلى الرعاية للحد من خطر الإصابة بالأمراض والوفيات المرتبطة بسوء التغذية. ومن خلال الزيارة الميدانية التي قام بها الفريق إلى وانامينت، أتاحت للفريق الفرصة كي يعاين مباشرة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتصدي لسوء التغذية من خلال برنامج المقصف المدرسي المشهود له، الذي يديره برنامج الأغذية العالمي، والذي يقدم وجبة ساخنة يوميًا إلى ٣٠٠ ٠٠٠ من أطفال المدارس الابتدائية في ١ ٢٤٣ مدرسة في جميع أنحاء البلد.

٢٥ - ويتأثر سكان هايتي أيضًا بالتكرار الدوري للأزمات أو حالات الصدمة المرتبطة بالكوارث الطبيعية. فلا يزال حوالي ٣٧ ٥٠٠ شخص تضرروا من الزلزال المدمر الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ يعيشون في مخيمات في انتظار توفير حلول دائمة طويلة الأجل، بينما يحتاج ١٥٧ ٠٠٠ شخص متضرر من الزلزال الأخير في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى مساعدة متوسطة الأجل. كما يواجه البلد أخطار مائية مناخية، وبخاصة الأعاصير. ومن المتوقع أن تزداد شدة وتواتر الأعاصير في منطقة البحر الكاريبي في المستقبل، مما يجعل من الضروري لدول مثل هايتي التأكد من أنها على المستوى اللازم من التأهب. ويعرب الفريق عن تقديره للأنشطة المستمرة التي تقوم بها المنظمات الإنسانية والإغاثية لدعم المؤسسات الهايتية، ولا سيما مديرية الحماية المدنية، حتى تتمكن من قيادة جهود الاستجابة بنجاح. ويشجع الفريق حكومة هايتي على مواصلة جهودها لتعزيز وكالة الحماية المدنية التابعة لها.

٢٦ - وعلى الجانب الإيجابي، أحرز تقدم مهم في مكافحة الكوليرا بفضل الإدارة الفعالة للحالات الطبية، والمراقبة الوبائية، والقدرات المخبرية وأنشطة الاستجابة المجتمعية. ففي عام ٢٠١٨، كانت هناك ٣ ٧٨٦ حالة من حالات الاشتباه في الإصابة بالكوليرا و ٤١ حالة وفاة ذات صلة، مقارنة بـ ١٣ ٦٨١ حالة من حالات الاشتباه و ١٤٦ حالة وفاة ذات صلة في عام ٢٠١٧. وخلال الأسابيع الـ ١٣ الأولى من عام ٢٠١٩، كان عدد حالات الاشتباه في الإصابة بالكوليرا يشكل ٢٧ في المائة من الحالات المبلغ عنها خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٨ (أي ٢٦٢ مقابل ٩٩٥). ويعتبر هدف الوصول إلى معدل صفر في انتقال العدوى ممكنًا بحلول عام ٢٠٢٠ شريطة مواصلة الجهود الحالية والتمويل لمكافحة الكوليرا. ويرحب الفريق بالجهود التي يبذلها المبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى هايتي للعمل مع شركاء الأمم المتحدة، وحكومة هايتي، والدول الأعضاء، ومصارف التنمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، من أجل تطوير سندات الآثار الاجتماعية باعتبارها نهجًا تمويليًا قيمًا للتصدي للمسائل المتعلقة بالكوليرا. ويؤكد الفريق أيضًا أنه، في بلد تفتقر فيه شرائح كبيرة من السكان إلى المياه النظيفة والصرف الصحي، يلزم اتخاذ تدابير إغاثية طويلة الأجل للوقاية من الكوليرا وغيرها من الأمراض التي تنقلها المياه، والتخفيف من حدتها والقضاء عليها.

٢٧ - ويلاحظ الفريق في أعقاب الزيارة التي قام بها إلى وانامينت، أن عددًا كبيرًا من الأشخاص من أصل هايتي عادوا طوعًا إلى هايتي أو أُعيدوا إلى هايتي من جانب السلطات الدومينيكية في أعقاب اعتماد تشريعات جديدة في الجمهورية الدومينيكية ناتجة عن الإصلاح الدستوري لعام ٢٠١٠ لا تسمح سوى للأشخاص المولودين في البلاد لمواطنين دومينيكيين أو للمقيمين الشرعيين بأن يحصلوا على الجنسية الدومينيكية، مما يستبعد الأشخاص المولودين للعمال المهاجرين الهايتيين ممن ليست لديهم وثائق قانونية، والذين يشكلون شريحة سكانية كبيرة. وتفيد المنظمة الدولية للهجرة أن ما متوسطه ١٠ ٠٠٠ شخص إما يعودون طوعًا أو يُرحّلون إلى هايتي شهريًا، وأن أكثر من ٢٢٧ ٠٠٠ شخص قد سُجّلوا كمرحّلين/عائدين منذ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وتشمل هذه الأرقام أكثر من ٤ ٠٠٠ ممن يفترض أنهم من الفصّر غير المصحوبين بذويهم. ويساور الفريق القلق من وصول المرحّلين إلى هايتي في ظل ظروف محفوفة بالمخاطر، ودون موارد ومعزل عن أسرهم، وقد يواجهون مشاكل خطيرة في مجال الحماية، وبخاصة الفتيات والفتيان الفصّر غير المصحوبين بذويهم. ويلزم تعزيز النظم المجتمعية الحالية ونظم الإحالة المتكاملة في المناطق الحدودية لتفادي معاودة الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال. ويؤكد الفريق أنه ينبغي لحكومة



هايتي أن تقوم، بدعم من المجتمع الدولي، بتوفير الحماية والمساعدة الإنسانية اللازمين للأشخاص العائدين من الجمهورية الدومينيكية.

٢٨ - ويعرب الفريق عن قلقه من أنه على الرغم من الحالة الإنسانية الصعبة السائدة، لم تتلق خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ سوى ١١ في المائة من احتياجاتها المالية البالغة ١٢٦,٢ مليون دولار، اللازمة من أجل تلبية احتياجات أكثر السكان ضعفاً الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، ويبلغ عددهم ١,٣ مليون شخص. وينوه الفريق بأن خطة الاستجابة الإنسانية في هايتي في العام الماضي كانت الأقل تمويلًا في العالم، حيث تلقت ١٣ في المائة فقط من احتياجاتها البالغة ٢٥٢,٢ مليون دولار، ويؤكد على أن هناك حاجة ماسة إلى تمويل إضافي للأنشطة الإنسانية. وينبغي للجهود أن تركز على تعزيز العلاقة بين التنمية والشؤون الإنسانية، أي تلبية الاحتياجات الملحة للسكان مع الاستثمار في التنمية المتوسطة والطويلة الأجل للحد من مواطن الضعف والمخاطر المزمنة التي تؤثر على المجتمعات وإعطاء الأولوية للوصول إلى من هم الأكثر تضررًا عن الركب أولاً، بما يتمشى مع خطة عام ٢٠٣٠.

## هاء - حقوق الإنسان وسيادة القانون وإقامة العدل

٢٩ - إن انعدام الأمن وعنف العصابات مسألة مثيرة للقلق إذ يبلّغ عن انتهاكات حقوق الإنسان بشكل متكرر. وغالبًا ما ينتهي عنف العصابات بأعمال قتل وعنف جنسي وتدمير للممتلكات كما حدث في حالة حي لا سالين في بور أو برنس، حيث أدى القتال بين العصابات المتنافسة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ من أجل السيطرة على الأسواق المحلية إلى انتشار واسع النطاق لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وأبلغ الفريق بأن التحقيقات التي أجرتها منظمات المجتمع المدني في الجرائم المرتكبة في لا سالين تعزو مسؤولية هذه الجرائم إلى عصابات إجرامية يُزعم تواطؤها مع بعض الجهات الحكومية. ويرحب الفريق بفتح تحقيقات من جانب حكومة هايتي والبعثة، بما يؤكد على أهمية إثبات الوقائع وكذلك اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق العدالة من خلال المحاكمة الفعلية لجميع من ثبتت إدانتهم بارتكاب هذه الجرائم.

٣٠ - كما أعرب ممثلو مجموعات حقوق الإنسان عن رأي مفاده أن العديد من الهايتيين ما زالوا محرومين من حقوقهم الإنسانية الأساسية بسبب تزايد الهشاشة الاقتصادية وأوجه عدم المساواة الاجتماعية. وذكر البعض أن هايتي كانت مجتمعًا ذا سرعتين لأن الأقلية فقط من السكان قد استفادت من تكوين الثروة بينما ظلت الغالبية العظمى - وبخاصة الشباب - عرضة للتهميش والعيش في ظروف سيئة، مع عدم إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والفرص الاقتصادية. وأعرب العديد من المحاورين عن قلقهم من أنه يوجد شريحة كبيرة من الشباب ممن يشعرون بأنهم محرومون من حقوقهم ولا يتمتعون بفرص تعليمية واقتصادية، يمكن بسهولة للقوى السياسية والتجارية أن تستغلهم بهدف تعزيز مصالحها الضيقة من خلال العصابات العديدة العاملة في البلد. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز على مدى السنين بدعم من وجود أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام فقد أبرزت أثناء المناقشات مع الفريق الحاجة المستمرة إلى زيادة قدرات الشرطة الوطنية الهايتية من أجل المحافظة على القانون والنظام والتصدي لعنف العصابات بشكل فعال مع الالتزام بمعايير حقوق الإنسان. وقد أشير، على وجه الخصوص، إلى عدم التوازن بين قوة الشرطة التي تفتقر إلى الأسلحة النارية والمعدات اللازمة للاضطلاع

بواجباتها بفعالية، والعصابات الجيدة التسليح بشكل متزايد التي تعمل الآن لا في بور - أو - برنس فقط كما كان الحال في الماضي ولكن أيضا في أجزاء أخرى مختلفة من البلد.

٣١ - وعلاوة على ذلك، فقد ذُكرت مرارا مسائل الإفلات من العقاب، والفساد المتفشي على نطاق واسع، وانعدام الحكم الرشيد باعتبارها من الشواغل الرئيسية التي تحول دون أعمال حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة في البلد. ويُعتبر عدم استقلال القضاء أحد الدوافع على الفساد وعقبة أمام الحكم الرشيد. كما أن عدم إمكانية اللجوء إلى القضاء، وبخاصة للفئات الضعيفة، بما في ذلك ضحايا العنف الجنسي والجسدي، هو أحد الأسباب التي تفسر استمرار تدني ثقة الجمهور في مؤسسات الأمن والعدالة. ويشدد الفريق على أن سيادة القانون وإقامة العدل والجهود المبذولة لمكافحة انتهاكات حقوق الإنسان والفساد هي أمور حيوية في بناء المرونة وتعزيز التنمية المستدامة وبالتالي ينبغي المضي فيها بقوة.

### ثالثا - الاتساق والاستدامة في الدعم الدولي المقدم إلى هايتي<sup>(١)</sup>

ألف - التغيير في وضعية الأمم المتحدة في هايتي: من وجود لحفظ السلام إلى تشكيلة موجهة بشكل أكبر نحو التنمية

٣٢ - تقوم منظومة الأمم المتحدة حاليا بتنفيذ الأنشطة المدرجة في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاص بالمنظومة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ الذي وُضع من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان، على نحو متضام مع جميع وكالات الأمم المتحدة المقيمة وغير المقيمة، وأقسام البعثة ومع ممثلي الحكومة، والمجتمع المدني، والجهات الشريكة الإنمائية. وُحددت في الإطار مجالات نتائج خمسة للتدخل ستمثل إسهاما قيما في تحقيق الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة هي الحد من الفقر وتوفير فرص العمل؛ والخدمات الاجتماعية؛ والشؤون الجنسانية والحماية؛ والقدرة على الصمود؛ والحكم.

٣٣ - وتقوم منظومة الأمم المتحدة حاليا بإعداد تقرير الإطار للفترة ٢٠١٧ - ٢٠١٨، وكذلك خطط العمل للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ الخاصة بكل مجال من مجالات النتائج. ويُضطلع حاليا بهذا العمل بالتشاور مع حكومة هايتي، على الصعيد التقني، وكذلك مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، مع مراعاة الحالة السائدة في البلد، والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف. ويراعي إعداد خطط العمل المشتركة الأنشطة التي سيضطلع بها فريق الأمم المتحدة القطري بعد مغادرة البعثة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وسيتعين بذل جهد كبير في مجال تعبئة الموارد لكفالة تزويد فريق الأمم المتحدة القطري بالموارد الكافية لتنفيذ بعض من الأنشطة التي تضطلع بها البعثة حاليا. وفي هذا الصدد، أُبلغ الفريق بأن استراتيجية وخطة عمل للتمويل قد أُعدتا بهدف تأمين الموارد اللازمة لفريق الأمم المتحدة القطري من أجل أداء عمله.

٣٤ - إن البلد يقف عند منعطف حاسم. فبعد أكثر من ١٥ عاما من وجود الأمم المتحدة لحفظ السلام، تستعد الأمم المتحدة حاليا للانتقال إلى تشكيلة موجهة بشكل أكبر نحو التنمية عندما ستحل، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، بعثة سياسية خاصة محل البعثة الحالية بموجب قرار مجلس الأمن ٢٤٦٦ (٢٠١٩). ويرحب الفريق بالمشاورات الموسّعة بين حكومة هايتي والبعثة وفريق الأمم المتحدة

(١) المعلومات الواردة في الفقرات ٣٢ إلى ٤٠ مستقاة في جزء كبير منها من معلومات قدمتها إلى الفريق منظمات دولية مقرها واشنطن العاصمة.

الفطري، بقيادة المنسق المقيم الجديد بعد توسيع سلطاته وفقا لنموذج إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والجهات الشريكة الإنمائية الرئيسية، وذلك لضمان انتقال سلس. ويرحب الفريق أيضا بالطلب الذي تقدمت به حكومة هايتي من أجل تأهلها للحصول على دعم صندوق بناء السلام لجهودها الرامية إلى معالجة أولويات بناء السلام في سياق المرحلة الانتقالية. ويرى الفريق أنه بالنظر إلى السياق الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي السائد، سيكون من المهم جدا تزويد البعثة السياسية الخاصة بالولاية الواسعة النطاق وبالموارد الواسعة اللازمة وتزويدها بالخبرات والمهارات اللازمة، لا لدعم حكومة هايتي في تعزيز حقوق الإنسان والحكم وسيادة القانون وبناء المؤسسات الديمقراطية والأمن فحسب، بل أيضا للمساعدة على نحو فعال في معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية الجذرية لعدم الاستقرار والضعف وانعدام الأمن التي ابتلي بها البلد، وذلك من خلال التعاون والتنسيق الفعالين والمستمرين بين الكيانات السياسية والإنمائية والإنسانية التابعة للأمم المتحدة، والجهات الفاعلة الوطنية والجهات الشريكة الدولية العاملة في هايتي في سبيل التكامل والتنفيذ والمساءلة. ويؤكد الفريق كذلك أنه، بالنظر إلى إعادة تموضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإصلاح الأمم المتحدة وتركيزها على منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام، وتمشيا مع خطة عام ٢٠٣٠ التي توفر خارطة طريق متكاملة، ومع التعهد الوارد فيها بعدم ترك أحد خلف الركب، فإن البعثة السياسية الخاصة تمثل فرصة فريدة للأمم المتحدة لضمان تنفيذ نهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" من أجل نجاح عملية الانتقال، بهدف تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية بشكل مستدام لشعب هايتي. ويسلط الفريق الضوء أيضا على أن العملية الانتقالية لوجود الأمم المتحدة في هايتي، في حال نجاحها، يمكن أن تشكل نموذجا يُحتذى في سياقات أخرى تسودها حالات معقدة، وتغذيها مظالم اقتصادية واجتماعية وسياسية طويلة الأمد. ويشدد الفريق كذلك على ضرورة أن تضمن الأمم المتحدة تماشي أنشطتها مع خطة عام ٢٠٣٠ والأهداف.

## باء - مشاركة المجتمع الدولي

٣٥ - في الفترة الواقعة بين عام ٢٠١٠ - وهو عام زلزال هايتي الواسع النطاق الذي لقي فيه ما يزيد على ٣٠٠.٠٠٠ شخص حتفهم - وعام ٢٠١٨، قدمت الجهات المانحة الدولية أكثر من ٧,٥ بلايين دولار لدعم هايتي. وذلك يشمل المعونة المقدمة إلى الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وحكومة هايتي. إلا أن المعونة الأجنبية انخفضت انخفاضاً كبيراً على مدى السنين من ذروة بلغت نحو ٢ بليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ما يقدر بنحو ٤٠٠ مليون دولار سنوياً خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. ستوجه كلها تقريباً من خلال الحكومة من قِبل أكبر الجهات المانحة. وحذر الفريق، خلال المناقشات التي أجراها مع الجهات المانحة، من احتمال تنصل المجتمع الدولي من التزاماته في وقت حرج يتصاعد فيه انعدام الأمن بسبب تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية.

٣٦ - وأحاط الفريق علماً، خلال اجتماعاته مع المؤسسات المالية الدولية، بالمبادرات الحالية المتخذة لدعم التنمية في البلد. ولا يزال مصرف التنمية للبلدان الأمريكية يشكل أكبر الجهات المانحة المتعددة الأطراف في هايتي، حيث خصص حوالي بليون دولار لتنفيذ مشاريع في إطار استراتيجيتها الفطرية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ الرامية إلى المساهمة في تحقيق نمو أعلى وأشمل وأكثر استدامة، وإلى تقديم الدعم في تنفيذ أهداف الحكومة المتمثلة في توسيع نطاق استثمارات القطاعين الخاص والعام والحفاظ عليها، وكذلك إلى تعزيز توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وأحاط الفريق علماً أيضاً بالعمل المبتكر الذي قام به مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بشأن مسألة التحويلات، بما في ذلك استخدام تقنية سلسلة

السجلات المغلقة لتحسين تدفق التحويلات المالية، ولتحسين الشفافية والكفاءة، وخفض إجمالي التكاليف، مما سيكون له بالغ الأثر بالنسبة لهايتي نظرا إلى التدفق الكبير للتحويلات الأسرية في البلد.

٣٧ - ولا يزال البنك الدولي على التزامه بالمساهمة في هايتي، حيث خصص حافطة بموجب التجديد الثامن عشر لموارد التمويل للمؤسسة الإنمائية الدولية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، الذي يبلغ إجماليه ٢٦٠ مليون دولار، مقارنة بالتجديد السابع عشر لموارد التمويل للمؤسسة الإنمائية الدولية البالغ ١٢٠ مليون دولار. وتم بالفعل تخصيص ما مجموعه ١٠٥ ملايين دولار للبرامج في السنة المالية ٢٠١٨ وسيوزع المبلغ المتبقي في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. وبما أن قطاع النقل يحظى بما تزيد نسبته على ٢٤ في المائة من الموارد المخصصة، فإن ذلك القطاع يعد أكبر جهة متلقية لتمويل البنك الدولي. وتم تخصيص ما نسبته حوالي ١٧ في المائة من الاستثمارات للقطاعات الاجتماعية والحضرية ولقطاع القدرة على الصمود، و ١٤ في المائة لقطاع الطاقة، و ١٣ في المائة لقطاع الصحة، و ١٢ في المائة للقطاع الزراعي والبيئي، و ١٢ في المائة لقطاع المياه والصرف الصحي. أما الموارد المتبقية فقد تم تخصيصها لقطاعات التعليم والحكم والتجارة والتنافسية.

٣٨ - وأحاط الفريق علما أيضا بالجهود التي بذلها صندوق النقد الدولي، بما في ذلك اتفاق صندوق النقد الدولي على مستوى الموظفين المبرم في آذار/مارس ٢٠١٩ مع رئيس الوزراء السابق السيد سيان، الذي سيوفر، في حال تنفيذه، قرضا بشروط ميسرة بقيمة ٢٢٩ مليون دولار لمدة ثلاث سنوات من أجل المساعدة على التصدي للفقير، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، وتشجيع الحوكمة الرشيدة. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان صندوق النقد الدولي قد أعلن إلغاء ذلك الاتفاق لعدم استيفاء الشروط الأساسية. بيد أن الصندوق أكد أنه سيظل على التزامه بالمساهمة في هايتي. ولا بد لأي اتفاق من هذا القبيل من أن يركز على تحقيق استقرار الاقتصاد، وأن يضمن، في الوقت نفسه، تحقيق الحماية الاجتماعية لتلبية احتياجات أضعف الشرائح السكانية. وأبلغ الفريق أنه، في حال نُفذ ذلك الاتفاق، فإنه يمكن أن يؤدي إلى تمويل إضافي من جهات مانحة أخرى، مما يمكن أن يشكل خطوة طيبة للتغلب على تزايد "فتور همة الجهات المانحة" في هايتي. ويرى الفريق أن من المهم التأكد من تحقيق توازن جيد بين السياسات للتركيز أيضا، إضافة إلى استعادة استقرار الاقتصاد الكلي، على الاستثمار في الصحة والتعليم والحد من الفقر، من أجل ضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

## جيم - مشاركة الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى

٣٩ - أجرى الفريق مناقشات مثمرة مع المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص. وساد المناقشات إدراك واسع بأنه كي يتمكن البلد من معالجة الوضع الراهن لا بد من إبرام اتفاق سياسي رئيسي بين الحكومة وجميع قطاعات المجتمع. ولا يمكن إلا حوار حقيقي شامل لجميع مكونات البلد أن يساعد في إعادة بناء الثقة فيما بين جميع قطاعات المجتمع، وأن يخلق الظروف اللازمة لتحقيق الانتعاش والتنمية المستدامة في البلد. وأكد ممثلو القطاع الخاص أيضا أن تزايد انعدام الأمن، ولا سيما الناجم عن عنف العصابات، مقترنا بعدم إحراز تقدم كافٍ في مكافحة الفساد والإفلات من العقاب، والافتقار إلى البنية التحتية والقوانين الفعالة التي يمكن أن تعزز بيئة الأعمال التجارية، لا يزال يشكل عقبة كأداء أمام فرص الاستثمار.

٤٠ - ويرى الفريق أنه ينبغي للحكومة أن تبذل مزيداً من الجهود للعمل مع المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص، على إقامة شراكة حقيقية تساعد في صياغة سبل للمضي قدماً في مواجهة التحديات التي يصادفها البلد في مجالات التعافي وبناء القدرة على الصمود وتمهئة الظروف المؤاتية للتنمية المستدامة.

## رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٤١ - إن الإقصاء وأوجه التفاوت الاقتصادي هما السببان الرئيسيان للمأزق السياسي وتدهور الحالة الأمنية في البلد حالياً. فقد سمع الفريق عدة مرات، خلال زيارته لهايتي، أن انعدام الاستقرار الاقتصادي والإقصاء الاجتماعي يؤديان إلى تزايد أعمال العنف. كما أن الظروف الاقتصادية الصعبة، إلى جانب محدودية الإنفاق العام، بما في ذلك محدودية الإنفاق على البرامج الاجتماعية، لن تؤدي إلا إلى تفاقم الفقر الحالي، وإلى مزيد من التهميش لأضعف الشرائح السكانية، مع ما لذلك من تداعيات أمنية خطيرة. وفي هذا السياق، لا بد من تحسين تعبئة الموارد المحلية لتيسير تقديم الخدمات الاجتماعية التي تشد الحاجة إليها من خلال تدابير مالية جريئة، وكذلك لتهيئة الظروف المؤاتية للتنمية الاقتصادية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الشباب.

٤٢ - ومن أجل بناء القدرة على الصمود وخلق الظروف اللازمة للتنمية الاجتماعية، يلزم استكمال التدابير الاجتماعية والاقتصادية بإحراز تقدم فعلي في مجال سيادة القانون، والحكومة الرشيدة، وإقامة مؤسسات قوية، وإصلاح القضاء، ومكافحة الفساد، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٤٣ - وسمع الفريق عدة مرات أن انعدام ثقة جميع شرائح المجتمع الهايتي في الحكومة والمؤسسات الوطنية إنما هو صلب الأزمة. وأن الحوار الوطني الشامل لجميع المكونات شرط أساسي لإحراز تقدم على الجبهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولذلك ينبغي متابعته بأقصى قدر من الاستعجال. ويرى الفريق أيضاً أن التركيز يجب أن ينصب في الوقت نفسه على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، والتصدي للأزمة الإنسانية في البلد، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز قدرة أفقر الشرائح السكانية على البقاء، استناداً إلى مبدأ الوصول أولاً إلى أشد الفئات تخلفاً عن الركب.

٤٤ - ولا بد أيضاً من بذل الجهود اللازمة لمكافحة تزايد انعدام الأمن، بوسائل منها اتباع نهج متعدد القطاعات للتصدي لعنف العصابات، استناداً إلى تنفيذ برامج الحد من العنف المجتمعي، وضبط الأسلحة والذخائر، وتعزيز سيادة القانون، واتخاذ تدابير سياسية واجتماعية - اقتصادية، وبناء القدرات من أجل تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية.

٤٥ - وتضطلع منظومة الأمم المتحدة بدور هام في مساعدة الحكومة على مواجهة التحديات القائمة من خلال كفاءة انتقال ناجح إلى تشكيل لما بعد البعثة. وفي هذا الصدد، ينبغي استكمال الأنشطة الرامية إلى تحسين الأمن والحكم وسيادة القانون، وإلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بتقديم دعم كبير للأولويات الإنمائية الوطنية التي حددتها حكومة هايتي، وتمشيا مع خطة عام ٢٠٣٠.

٤٦ - ولا يزال استمرار انخراط المجتمع الدولي أمراً حيويًا بالنسبة لهائتي من أجل الانتقال بنجاح نحو التعافي وبناء القدرة على الصمود، والتنمية المستدامة. وينبغي لهذا الدعم أن يكون منسقاً ومتسقاً ومستداماً، تحقيقاً لأقصى قدر من التأثير.

٤٧ - ويود الفريق أن يطرح على المجلس الاقتصادي والاجتماعي التوصيات أدناه للنظر فيها.

٤٨ - يشجع الفريق حكومة هايتي على التعجيل بتنفيذ خطط التنمية الوطنية الخاصة بما تماشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعلى القيام، في سياق ذلك، بما يلي:

(أ) العمل مع جميع قطاعات المجتمع في حوار وطني وبناء وشامل لجميع المكونات من أجل رسم طريق للمضي قدماً لتذليل الصعوبات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية الحالية للبلد، وإعادة بناء الثقة، وبلورة رؤية مشتركة لتنمية البلد؛

(ب) تسريع وتيرة الجهود الرامية إلى إصلاح القضاء، وتعزيز سيادة القانون، وتنفيذ تدابير لمكافحة الفساد والإفلات من العقاب، وتعزيز الاحترام التام لحقوق الإنسان، بما في ذلك عبر التصدي للعنف الجنسي والجنساني. ومن أجل القيام بذلك، يلزم اتخاذ إجراءات فورية لتنفيذ القوانين الحالية بشكل أفضل واعتماد مشروع قانون العقوبات، ومشروع قانون الإجراءات الجنائية، وسن قوانين جديدة لتعزيز مؤسسات مكافحة الفساد؛

(ج) ضمان المساواة والمشاركة الكاملة للمرأة في الحياة السياسية وصنع القرار، بطرق منها اتباع تدابير خاصة مؤقتة، من قبيل المحاصصة الجنسانية في الانتخابات؛

(د) العمل، بالنظر إلى درجة المهشاشة المرتفعة للبلد إزاء الأعاصير والكوارث الطبيعية الأخرى، على مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز مديرية الحماية المدنية بشكل عاجل من خلال الاعتماد الفوري لمشروع القانون التنظيمي المتعلق بمديرية الحماية المدنية، ومن خلال تزويد المديرية بالموارد المالية والبشرية اللازمة للعمل بفعالية؛

(هـ) وضع استراتيجية وطنية من أجل التصدي بنجاح لعنف العصابات، بما في ذلك عن طريق معالجة الأسباب الجذرية الهيكلية التي تعوق التمكين الاقتصادي للشباب من خلال أنشطة الحد من العنف المجتمعي، وبرنامج فعال لضبط الأسلحة والذخائر؛

(و) تيسير استثمار القطاع الخاص المحلي والخارجي والاستفادة منه على نحو أفضل من أجل تعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وتشجيع الابتكار، وتعزيز فرص العمل وتوليد الموارد المالية اللازمة لتقديم خدمات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى إلى السكان؛

(ز) تنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين الاستفادة من التحويلات المالية، وذلك بالنظر إلى أهمية التحويلات في تمويل التنمية في هايتي من أجل تعظيم أثرها على سبل معيشة المستفيدين وعلى تحسين التوازن المالي في الاقتصاد؛

(ح) تنفيذ السياسات الاجتماعية الموجهة تحديداً إلى أفقر الفئات السكانية، بما في ذلك التحويلات النقدية، من أجل النجاح في التخفيف من آثار تخفيض الإعانات عند تنفيذ السياسات المالية؛

(ط) النظر في استكشاف سبل للعمل على نحو أوثق مع صندوق بناء السلام.

٤٩ - ويوصي الفريق المجتمع الدولي بما يلي:

(أ) تقديم الدعم إلى الجهود الرامية إلى إقامة حوار وطني شامل للجميع تشارك فيه جميع فئات المجتمع من أجل حل الأزمة السياسية الراهنة، وتكوين رؤية مشتركة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد؛

(ب) مواصلة المشاركة بشكل جماعي في دعم التنمية المستدامة في هايتي من خلال الأنشطة المنسقة والجيدة التنسيق والعمل في تعاون وثيق مع حكومة هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري بقيادة المنسق المقيم المخول؛

(ج) مواصلة استكشاف طرق مبتكرة لتيسير تدفق التحويلات المالية إلى هايتي، بسبل منها العمل مع القطاع الخاص، للمساعدة على تخفيض رسوم التحويلات وتخفيف العبء الملقى على كاهل الزبائن الأشد فقراً؛

(د) العمل مع حكومة هايتي وكذلك مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لدعم المبادرات الرامية إلى تحسين العدالة، وسيادة القانون، وتدابير مكافحة الفساد، والهياكل الأساسية، بوصفها السبل الكفيلة بتيسير إشاعة بيئة مؤاتية لتنمية الأعمال، الأمر الذي من شأنه أن يساهم بنجاح في تحقيق التنمية المستدامة؛

(هـ) تحقيق زيادة كبيرة في المساهمات في خطة الاستجابة الإنسانية للتأكد من تلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية السائدة في البلد بنجاح وعلى وجه السرعة؛

(و) تقديم دعم كبير لفريق الأمم المتحدة القطري من خلال تعزيز مكتب المنسق المقيم لضمان عملية انتقال سلس من البعثة إلى وجود للأمم المتحدة أكثر توجهاً نحو التنمية، والحفاظ على المكاسب التي تحققت بشق النفس منذ النشر الأول لوجود حفظ السلام التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤؛

(ز) استكشاف إمكانية عقد اجتماع بشأن هايتي في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٩.

٥٠ - ويوصي الفريق بأن تقوم منظومة الأمم المتحدة بما يلي:

(أ) مواصلة القيام بأنشطتها في إطار الأولويات الإنمائية التي حددتها السلطات الهايتية؛

(ب) مواصلة العمل بالتشاور الوثيق مع حكومة هايتي والمجتمع المدني في وضع خطط عمل للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠؛

(ج) الانتقال الفعال إلى نظام المنسقين المقيمين الجديد للتأكد من أن جميع الوكالات العاملة في الميدان توائم عملها مع الأولويات الهايتية، ودعماً لتحقيق الأهداف وغاياتها؛

(د) التأكد من أن البعثة السياسية الخاصة التي ستحل محل البعثة الحالية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ مزودة بموارد مناسبة ومكلفة بضمان التنسيق والتكامل والتنفيذ والمساءلة فيما بين كيانات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الوطنية والشركاء الدوليين، وموجهة نحو تعزيز تنمية

اقتصادية شاملة للجميع ومفضية إلى التحول في وسط مراعاة تام للأولويات الإنمائية للبلد ولغايات الأهداف ذات الأولوية؛

(هـ) تزويد فريق الأمم المتحدة القطري، بقيادة مكتب المنسق المقيم المخوّل، بالموارد والقدرات اللازمة لتولي المهام التي تنفذها البعثة حاليا من أجل تحسين الأمن، والحوكمة، وسيادة القانون، وتدابير مكافحة الفساد، وتعزيز حقوق الإنسان وحماتها، وكذلك الأنشطة الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة؛

(و) مواصلة جهودها، بقيادة المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى هايتي، للاستجابة للأزمة الإنسانية، بما في ذلك الحفاظ على التقدم المحرز في التصدي لوباء الكوليرا.



## رسالة مؤرخة ٣٠ أيار/مايو موجهة إلى الأمين العام ونائبة الأمين العام\* من الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكما بصفتي رئيس الفريق الاستشاري المخصص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل في هايتي، باسم الدول الأعضاء العشر التي شاركت في البعثة السنوية التي دامت ٣ أيام في هايتي في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٩. وشارك البعض منا شخصياً، بمن فيهم أنا، في البعثات الثلاث الأخيرة. وبالتالي، نعتقد أنه يمكننا التعليق بقدر معقول من الفهم العميق للحالة.

وشملت الزيارة لهذا العام اجتماعاً مع الرئيس ورئيس الوزراء المعين، ورئيس مجلس الشيوخ، ورئيس الجمعية الوطنية، وقادة أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وأعضاء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (البعثة)، بما في ذلك ممثلتكم الخاصة ونائب الممثلة الخاصة. واجتمعنا أيضاً مع ممثلي المنظمات المعنية بحقوق الإنسان، وقطاع الأعمال، واللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. واجتمعنا مع قادة من لجنة الأحوال العامة لقطاعات الأمة. وذهبنا إلى الحدود مع الجمهورية الدومينيكية لنشهد مباشرة مسائل الترحيل وإدارة الحدود. وزرنا إحدى المدارس المستفيدة من برنامج تناول الغداء التابع لبرنامج الأغذية العالمي بهدف تقييم الحالة الإنسانية على نحو أفضل.

ووافق كل من قابلناهم على نقطة واحدة هي أن الاستبعاد وعدم المساواة الاقتصادية هما السببان الرئيسيان لعدم الاستقرار السياسي وتدهور الوضع الأمني. وسمعنا أيضاً مرات عديدة، وبطرق مختلفة، أن الشرطة الوطنية في هايتي غير قادرة على ضبط الوضع بمفردها. وهي ليست مجهزة على النحو الكافي والملائم للقيام بذلك، وليست لديها القدرة على مواجهة العديد من العصابات المسلحة المنتشرة حالياً في هايتي. وبالإضافة إلى ذلك، سمعنا ادعاءات بأن القوى السياسية والتجارية ستكون هي على ما يبدو من سيقود زعماء العصابات من أجل التعهت والعمل، بما يعزز مصالحها الضيقة. وإذا كان هذا صحيحاً، فليس هذا بأي حال من الأحوال نشاطاً إجرامياً عادياً: على النخب السياسية والاقتصادية أن تدرك أن هذا الوضع لا يمكن أن يكون خياراً قابلاً للاستمرار بالنسبة للبلد.

وتقر هايتي أيضاً بأزمة عميقة في مجال المؤسسات والحكومة وسيادة القانون نشأت عن تدهور في الوضع الاقتصادي وعملية سياسية متشابكة وشعور واسع النطاق بالاستبعاد الاجتماعي والحرمان من الحقوق. وشهادة على هذا الشعور باليأس، ترغب غالبية عظمى من الشباب المتعلم في مغادرة البلد أو أنهم يغادرونه أفواجا بحثاً عن فرص أفضل في الخارج.

وحسب التكليف الصادر بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩/٢٠١٨، يركز الفريق الاستشاري المخصص اهتماماً خاصاً على ضرورة كفاءة الاتساق والاستدامة في الدعم الدولي المقدم إلى هايتي، استناداً إلى الأولويات الإنمائية الوطنية الطويلة الأجل، وإلى الخطة الاستراتيجية لتنمية هايتي، مع التشديد على ضرورة تفادي التداخل والازدواجية فيما يتعلق بالآليات القائمة.

\* وافق على هذه الرسالة التي وقعها رئيس الفريق الاستشاري المخصص لهايتي مارك - أندريه بلانشار (كندا) أعضاء الفريق الذين شاركوا في الزيارة إلى هايتي في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٩، وهم: الأرجنتين، وأوروغواي، والبرازيل، وبيرو، والسلفادور، وشيلي، وكندا، وكولومبيا، والمكسيك، وهايتي.

وفي هذا الصدد، نكتب إليكما لأننا نشعر بالقلق إزاء ما قد تواجهه البعثة السياسية الخاصة المقترحة من ضيق محتمل سواء في نطاق عملها أو مواردها. ونرى أن الولاية قد تنتهي بالتركيز فقط على بعض الأعراض بينما تحقّق في معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والضعف وانعدام الأمن التي تعصف بالبلد. وعلى الرغم من أنه يجب الاعتراف بأن تقدما محدودا ما برح يُحرز في مجالات الأمن والحكومة وسيادة القانون منذ عام ٢٠٠٤، يبدو أن ٣٠ عاما من الوجود الدولي والإنفاق الكبير في هايتي يتيحان الفرصة لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار بصورة أكثر مباشرة وفعالية.

وعلاوة على ذلك، فإن تطور الحالة منذ تموز/يوليه ٢٠١٨ أبرزَ بشكل إضافي السياق السياسي والاقتصادي غير المستقر والمتقلب في هايتي. وأكدت مناقشاتنا مع العديد من أصحاب المصلحة أثناء البعثة أن الظروف المؤاتية لتحقيق تغيير كبير في وضعية الأمم المتحدة في هايتي لم تتحقق بعد، وأن انخفاض جذريا في وجود الأمم المتحدة يمكن أن يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار على الصعيدين الوطني والإقليمي.

والآن، مع إصلاح الأمم المتحدة وتركيزها على الوقاية وبناء السلام، ومع توفير خطة عام ٢٠٣٠ خريطة طريق متكاملة، والتعهد بالألا يتخلف أحد عن الركب، نرى أن البعثة السياسية الخاصة تشكل فرصة فريدة لضمان تنفيذ نهج وحدة العمل في الأمم المتحدة لإنجاح العملية الانتقالية، الأمر الذي سيحقق الأمن والاستقرار والتنمية بشكل دائم في الميدان لشعب هايتي. ويمكن أن يكون انتقال هايتي من عملية لحفظ السلام إلى الاستقرار والتنمية على المدى الطويل، إذا ما نجح، نموذجا يُتخذ في بيئات أخرى تسود فيها حالات معقدة، وتغذيها مظالم اقتصادية واجتماعية وسياسية طويلة الأمد.

ولضمان مواجهتنا لأكبر التهديدات الراهنة التي يواجهها الأمن والاستقرار في هايتي، نقترح

ما يلي:

أولا، إن أحداث العام الماضي سلطت الضوء على ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى دعم هايتي من أجل تحسين الحكومة وسيادة القانون، بما في ذلك مكافحة الفساد والإفلات من العقاب. ونوصي بأن تدرج البعثة السياسية الخاصة عنصرا قويا لسيادة القانون مزودا بالموارد ومكفلا على نحو مناسب.

ثانيا، وفقا لولاية البعثة، فإن رسالتكم المؤرخة ١٣ أيار/مايو ٢٠١٩ إلى مجلس الأمن لم تأت على ذكر الحاجة الملحة إلى التعامل مع أوجه التفاوت العميقة، والاستبعاد، والصعوبات الاقتصادية. ونرى أن هذه مسألة أساسية من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والأمن في البلد، وينبغي بالتالي إدراجها على نحو مناسب ضمن ولاية البعثة السياسية الخاصة. ونقترح أن تزوّد البعثة السياسية الخاصة بخبرات ومهارات قوية لضمان التنسيق والتكامل والتنفيذ والمساءلة فيما بين كيانات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الوطنية والشركاء الدوليين على نحو موجه نحو تعزيز تنمية اقتصادية تحويلية شاملة للجميع تركز على إيجاد فرص العمل للشباب والنساء، وجمع الضرائب والرسوم من قبل السلطات الحكومية، ومعالجة آفة الفساد، وبناء الهياكل الأساسية المستدامة، في سياق إدراك تام للأولويات الإنمائية للبلد.

ثالثا، نود أن نضمن، فيما يتعلق بمسائل عنف العصابات وحرمان الشباب من حقوقهم، أن البعثة السياسية الخاصة قادرة على مساعدة الشرطة الوطنية على التدخل بفعالية وبقوة في ثلاثة مجالات على الأقل هي: تصميم برنامج تدخّل لتسليم الأسلحة والذخائر وتنفيذه ومراقبته؛ وتصميم وتنفيذ ورصد المشاريع والمبادرات التي ستؤدي إلى مشاركة الشباب البناء والحد من العنف المجتمعي؛ وضمان تدريب الشرطة الوطنية وتزويدها بالموارد والمعدات على النحو المناسب من أجل الاضطلاع بهذه المهمة.

وأخيرا، يتعين أن تكون البعثة السياسية الخاصة قادرة على أن تدعم إقامة حوار وطني شامل تمس الحاجة إليه وطال انتظاره. وقد حاولت الحكومة الحالية ثلاث مرات مواصلة هذا الحوار ولكن اتضح حتى الآن أن كلا من تلك الجهود كان غير كاف ولم يدم طويلا.

وفي السنتين الأخيرتين، بذل الرئيس وحكومته محاولات لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والضعف وانعدام الأمن، بما في ذلك الفساد الواسع الانتشار، ولكن لعدة أسباب أهمها ضعف المؤسسات الحالية، أصبح التنفيذ مستحيلا إلى حد كبير. ولم يؤد ذلك إلا إلى زيادة انعدام الثقة العميق والعام أصلا في المؤسسات، وإلى تفاقم التوتر بين السكان. ومن ثم فإنه ينبغي للبعثة السياسية الخاصة أن تكون مجهزة تجهيزا كافيا لدعم وضمان إجراء الحوار الجامع الضروري. وهذا من شأنه أن يقدم عوناً كبيراً للبلد، حيث تتفق الأغلبية على أن الإطار الدستوري الحالي، المتفق عليه أثناء الخروج من ديكتاتورية وحشية، الذي يضع الفرعين التنفيذي والتشريعي للحكم وجها لوجه في صراع عقيم وطويل الأمد على السلطة، لا يوفر بكل بساطة الضوابط والموازن الملائمة للحالة الراهنة. وستخرج مؤسسات البلد والحكومة وسيادة القانون وحقوق الإنسان فيه قوية من هذا الحوار، إذا ما نفذ بنجاح ومهارة. وقد يتطلب ذلك مواصلة العمل وبذل المساعي الحميدة للمساعدة في التغلب على المأزق الحالي وإعادة بناء الثقة فيما بين مختلف أصحاب المصلحة.

ولا يمكن للأمم المتحدة أن تفشل في هايتي بعد كل ما بذلته من جهود ووظفته من استثمارات وقدمته من تضحيات.

وفي إطار بعثة سياسية خاصة قوية ومزودة بما يكفي من الموارد، يمكن أن تكون هايتي مثالا ناجحا للانتقال، وأن تطرح طريقة جديدة لتوطيد السلام، مع تعزيز التنسيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، وتحديد أهداف أوضح مستقاة من خطة عام ٢٠٣٠، إطارنا العالمي المتكامل.

وسنكون ممتنين لو أتحمتا لنا الفرصة لمناقشة هذه المسألة في اجتماع معكما و/أو أي أعضاء من فريقكما تجدونهم مناسبا. وسيتيح عقد اجتماع شخصي أن نقدم لكم تقريراً أوفى عن زيارتنا وتوفير سياق معزز لتوصياتنا.

شكرا على اهتمامكما.

(توقيع) مارك أندريه بلانشار

السفير والممثل الدائم لكندا

رئيس الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي